

خاتمة المستدرک

[84] الفائدة الحادية عشرة حول موقف الاخباريين من حجة القطع لحجة القطع أكثر من معنى إلا أن المراد منها في المباحث الاصولية هو التنجيز والتعذير. ولما كان ثبوت القطع لدى القاطع أمراً وجدانياً لا يمكن إنكاره، وإن من يحصل لديه مثل هذا القطع يكون قطعه حجة ومنجزاً عليه عند سائر الاصوليين، لذا احتدم نقاشهم مع الاخباريين الذين نسب إليهم - كما في هذه الفائدة - القول بعدم حجة القطع. وقبل بيان موقف المصنف من هذه النسبة يحسن بنا التأكيد على ثلاثة أمور، وهي: الاول: اتفاق الشيعة الامامية من الاصوليين والاخباريين على عدم حجة ادلة عقلية طنية مثل القياس والاستحسان ونحوهما، اقتداء بأهل البيت عليهم السلام حيث تواتر عنهم عليهم السلام النهي المطلق عن استعمال مثل هذه الادلة في استنباط الاحكام الفقهية. الثاني: اختلافهم في حجة الادلة العقلية القطعية في مجال استنباط الاحكام الشرعية. حيث ذهب المشهور منهم إلى صحة ذلك، ومنعه الاخباريون، بمعنى عدم تحققه كما سيأتي في هذه الفائدة. الثالث: المراد من حكم العقل هنا هو ما يصدره على نحو الجزم واليقين، غير مستند بذلك إلى الكتاب والسنة بخصوص الاحكام الشرعية، وليس المراد منه الحكم العقلي الواقع في مبادئ التصديق بالكتاب والسنة ولا الحكم الواقع في طولهما في مرحلة معلولات الاحكام الشرعية كحكم
